مجلة الحقوق والحريات
المجلد 10، العدد 01
2022 ، ص56-80

# واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطني
# The reality of illegal immigration in Algeria and its impacts on national security

**رياض بن عربية** [1]
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام- الجزائر-
**riadmag@yahoo.com**

| تاريخ الارسال: | تاريخ القبول: | تاريخ النشر: |
|---|---|---|
| 2022/01/05 | 2022/04/05 | 2022/04/23 |

**الملخص:**

تعد الهجرة غير الشرعية من المشكلات العويصة المؤثرة على الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي، إذ سرعان ما فتأت تكتسي أهمية بالغة في وقتنا الحالي من خلال ما تخلفه من مآسي إنسانية عميقة، فضلا عن تداعياتها المتعددة الأبعاد. وبالرغم من كونها ظاهرة إجتماعية بطبيعتها إلا أنها باتت تحمل في طياتها جدلا كبيرا مصاحب لها. لاسيما وأن الجزائر في هذا الشأن غير مستثناة من تبعات هذه الظاهرة، مشكلة بذلك تحديا كبيرا لها على مختلف الأصعدة. ولقد تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى خطورة تلك الظاهرة وانعكاساتها على الوضع الأمني الداخلي، خاصة في ظل إرتباطاتها بالتهديدات الجديدة في المنطقة المغاربية والإفريقية، وكذا المتوسطية على وجه التحديد.

**الكلمات المفتاحية:**

الهجرة غير الشرعية، الأمن، التهديدات، الإرهاب، التحديات، الاستقرار السياسي.

**Abstract:**

The herein study seeks to shed light on one of most important current phenomena which is the illegal immigration, and its serious repercussions on the national security and societal stability, its deep human tragedies. Even thought it is a basically social phenomenon, however it has become a source of great debate and controversy in recent times, Recognizing that Algeria is not exempt from this

[1] المؤلف المرسل: رياض بن عربية.

phenomenon.Accordingly, the problematic of study focused on its implications for Algerian national security dimentions, because of its sever implications and different effects on development issues, as well as its links to new threats in the Maghreb, African and mediterranean region.

**key words:** illegal immigration, security, threats, terrorism, challenges, plitical stability.

**مقدمة:**

على مر التاريخ، شهدت دينامية المجتمعات البشرية الأولى بروز العديد من الهجرات التي ما تزال آثارها قائمة الى يومنا هذا، فمنذ أن وطأت أقدام الإنسان الأرض وهو يعيش في حالة صراع دائم في المحيط الذي يتواجد فيه، سواء من أجل الحفاظ على كينونته من جهة، أو التأقلم مع اكراهات وتحديات الطبيعة من جهة أخرى، فلطالما ارتبط وصف "بإنسان ما قبل الحضارات" بظاهرة الترحال والتنقل من مكان إلى آخر بحثا عن متطلبات الحياة ومصادر الرزق (الماء والطعام).

من جانبه، فقد امتدت هذه الظاهرة الى وقتنا الحالي وأصبحت جزءا لا يتجزأ من نمط حياتنا اليومية، ولكن بأشكال وبطرق مختلفة مغايرة لما كان عليه الحال في العصور السابقة، خاصة مع التطور الهائل الذي مس مختلف أنواع وطرق المواصلات (برية، بحرية وجوية). نتاجا لذلك، أصبحت ظاهرة الهجرة – وتحديدا الهجرة غير الشرعية- أحد أهم القضايا الرئيسية التي احتلت حيزا هاما في أدبيات الدراسات الحديثة لاسيما في النقاشات السياسية وفي الدوائر الرسمية للدولة القطرية (الوطنية) أو حتى في نطاقها الدولي، نظرا للجدل الدائر الذي يثور بشأنها حول إختلاف مدارك وتصورات كل طرف، مما يجعل من قضايا الهجرة تحتل صدارة الأولويات في المحادثات والترتيبات الأمنية بين الجانبين، نظرا لكونها تمثل مصدر تهديد داخلي وعدم إستقرار إقليمي في المنطقة، لاسيما في إطار إرتباطاتها مع مختلف التهديدات الجديدة التي باتت تشهدها بعض البلدان، على غرار تلك الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط، إذا أخذنا بالمعيار البحري، أو الدول المغاربية التي تقع في شمال إفريقيا، التي تصنف على أنها دول استقبال أو دول عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو وجهات أحرى.

على هذا النحو، فإن الجزائر انطلاقا من كونها دولة مغاربية- شمال إفريقية ومتوسطية، تجد نفسها لا محال غير مستثناة من هذه الظاهرة وماثلة أمام التحديات

التي باتت تطرحها هذه الأخيرة وانعكاساتها السلبية عليها بمختلف أبعادها. لذا فإن هذه القضية تثير العديد من الهواجس لدى صناع القرار، مسببة بذلك مصدر قلق وتهديد للأمن القومي في الدولة، وتعتبر كذلك من بين أهم النقاط المثيرة للجدل والنقاش في الخطابات السياسية أو لدى المنظمات الحقوقية والإنسانية لاسيما الدولية منها، التي تعمل في كثير من الأحيان على تسييس هذه القضية وممارسة المختلف أشكال الضغوطات على الجزائر، عن طريق ما تصدره من تقارير ودراسات مغلوطة أو متعمدة، وفي غالب الأحيان ما تكون متنافية مع الواقع المعاش ومجانبة للحقيقة وتخدم أجندات معينة.

إن أهمية الدراسة تنبع أساسا مما تثيره من تداعيات وأبعاد خطيرة مرتبطة بها، لاسيما الظواهر العابرة للأوطان والحركات الإجرامية التي أصبحت تؤثر بقوة على أمن الدول واستقراراها المجتمعي والسياسي وإنعكاساتها المختلفة على الأوضاع الداخلية وحتى الإقليمية، خاصة في ظل الزيادات الملحوظة في معدلاتها بالنسبة الى الجزائر في العقدين الأخيرين من الألفية الثالثة.

بناء على ما تقدم ذكره، فإن إشكالية الدراسة دارت على النحو الآتي:

**فيما تتمثل أبعاد الهجرة غير الشرعية وتهديداتها للأمن الوطني الجزائري؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة المرتبطة بها:

1- ما هي المدلولات المرتبطة بمصطلح الهجرة غير الشرعية؟

2- ما هي أبرز التحديات التي تفرضها على الاستقرار السياسي، المجتمعي والأمني في الجزائر؟

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، ارتأينا التصميم التالي لمعالجة الموضوع:

تمهيد

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للموضوع

المحور الثاني: الارتباطات بين الهجرة غير الشرعية والظواهر الإجرامية المهددة للأمن الوطني.

الخاتمة

**تمهيد**

تعد مسألة الهجرة في عمومها واحدة من أهم الظواهر المميزة لتاريخ الانسان والمجتمعات البشرية المتعاقبة على هذا الكون، وفي ذات الوقت لا تعدو عن كونها مجرد ظاهرة طبيعية ارتبطت بحياة الناس وطرق معيشتهم، وهو ما دفع بالبشر الى الاندماج في سيرورتها، بل إنها أصبحت في كثير من الأحيان من الديناميات المرافقة لنشاطاتهم وتحركاتهم المختلفة.

لذا فقد حظيت قضايا الهجرة بوجه عام باهتمام المفكرين، الباحثين، العلماء، الجهات الرسمية في الدولة، المنظمات الدولية، مراكز الفكر والبحوث سواء الوطنية منها أو الدولية منذ زمن قديم، كما ورد ذكرها في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم[1]، كما جاء في سورة النساء: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا )[2]. وبما أنها ظاهرة معروفة منذ القدم، فإنها لم تكن تستدعي وتلفت الإنتباه بشأنها أو تثير ردود الأفعال حيالها إلا بعد تبني نموذج الدولة القومية الحديثة التي كرست مبادئ ترسيم الحدود والسيادة، وظهر بموجبها مفهوم القومية والوطنية، لذلك، فقد خضعت الهجرة على إثرها لعملية التقنين وفقا لتوجهات من شأنها خدمة مصالح الدول والمحافظة على نسق الحياة العادية لمواطنيها على حد سواء[3].

من جانبه، نجد أن الإنسان في إطار التكيف مع المحيط المتواجد فيه ونتيجة التراكمات التاريخية التي أكسبته العديد من التجارب، فإنه دائما ما يسعى الى تحسين ظروف معيشته والارتقاء بنمط حياته. وكما يقول الباحث ألفريد نورث ويتهيد (Alfred North WHITEHEAD): "عندما يتوقف الإنسان عن الترحال والتجوال يتوقف عن

[1]- صالح خليل الصقور، **الهجرة الداخلية: الضخ الريفي والتضخم الحضري** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص.17.

[2]- سورة النساء، الآية 97.

[3]- محمد غربي، **الهجرة غير الشرعية في منطقة الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة** (الجزائر: دار إبن النديم للنشر والتوزيع؛ لبنان: دار الروافد الثقافية، ط1، 2014)، ص.9.

الصعود في سلم الإرتقاء والبقاء"، فهي تعكس إذن امتداد جذورها في التاريخ، وتعد مصدرا هاما لعمارة الأرض وأحد روافد إلتقاء الثقافات وقيام الحضارات الإنسانية[1].

وإذا ما تأملنا محيطنا الجغرافي القريب، فإننا نجد لا محالة فضاء أرحب وأوسع مدى المجاور للجزائر، والمتمثل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تمتد على ضفتين متجاورتين جغرافيا مختلفتين سياسيا، اقتصاديا وثقافيا، انطلاقا من كونها منطقة شهدت تعاقب مختلف الحضارات والثقافات كما ساهمت الهجرة في زيادة وإثراء التبادل الثقافي والزخم الحضاري بين شعوب المنطقة عن طريق الانتقال من والى الضفتين[2].

**المحور الأول: مدخل مفاهيمي للموضوع**

إن أدبيات البحث في الدراسات العلمية الأكاديمية تبدأ بتعريف مفاهيم الدراسة تعريفا إجرائيا كخطوة أولى، تمهيدا لعرض الأفكار وتسهيل عملية فهمها، وكما يقول الفيلسوف الفرنسي فولتير "إذا أردت أن أفهمك فلابد من توضيح مصطلحاتك ومفاهيمك"[3]. لذا، فمن بين المفاهيم ذات الصلة بالدراسة التي ارتأينا الوقوف عندها وتحديد معانيها، نجد: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الأمن الوطني، الأمن الإنساني.

**أولا: الهجرة**

كما سبقت الإشارة إليه آنفا، فإن مسألة الهجرة هي ظاهرة إنسانية وإجتماعية في المقام الأول، فهي إذن ظاهرة بشرية بالأساس، وتعد أحد مكونات النمو السكاني، أكثر صعوبة مقارنة بدراسة الوقائع الحيوية الأخرى كالولادات والوفيات، فالسكان يولدون ويموتون مرة واحدة في العمر، أما انتقالهم وهجرتهم من إقليم الى آخر

---

[1]- ليندة زموري، "سياسات معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر: 2000-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي الإداري، السنة الجامعية 2017/206، ص.3.

[2]- ريمة مرزوق، "الهجرة المغاربية الى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة الى هجرة غير شرعية"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، م. 7، ع.3 (سبتمبر 2020)، ص ص.38-81.

[3]- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز حرشف، **مفاهيم أمنية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010)، ص.7.

فهي من البديهيات المتكررة مع الزمن[1]. ويقصد بالهجرة إنتقال الأفراد والجماعات من رقعة جغرافية معينة من المنشأ المصدر الى رقعة جغرافية أخرى تدعى المقصد[2].

ورد في ذكرها في القاموس المحيط لصحابه (الفيروز أبادي):" هجر الشيء بمعنى تركه، وأصل كلمة الهجرة بكسر الهاء من هجر هجرا وهجرانا، فالهجرة أو الفعل هاجر بمعنى الخروج من أرض الى أخرى". كما وردت في المعجم الديموغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بأنها: "شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة الى أخرى تدعى مكان الوصول، أو مكان المقصود، ويتبع في ذلك تبدل في مكان الإقامة"[3].

جرى تعريفها كذلك في الموسوعات السياسية على أنها: "ترك شخص أو مجموعة من السكان مكان إقامتهم الأصلية بغرض للانتقال الى موطن آخر للعيش، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أو اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا...إلخ. فهي إذن كلمة مرتبطة بالإنتقال المكاني والجغرافي"[4]. كما تعني أيضا الانتقال للعيش من مكان الى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى منها الزيارة لأغراض سياحية أو علاجية أو ما شابهها، وقد تكون هذه الهجرة من دولة الى دولة أو من قارة الى أخرى[5].

فالهجرة إذن هي ظاهرة قديمة عرفتها القبائل والمجموعات البشرية عبر مر العصور، ومتجددة في نفس الوقت من حيث كونها مرتبطة أساسا بالإنسان ومصاحبة لديناميته المعقدة التي تمليها عليه في كثير من الأحيان الكثير من الاكراهات والتحديات

---

[1]- عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع؛ دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص.15.

[2]- ونيسة الحمروني الورفلي، **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي 5+5** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2016)، ص.49.

[3]- ريمة مرزوق، "تأثير كوفيد 19 على الهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربية تجاه أوروبا"، **مجلة التراث**، م.11، ع.1 (مارس 2021)، ص ص. 271-291.

[4]- ساوس خيرة عبد الرحمن، "جريمة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري بين الوقاية والعلاج"، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، م.2، ع.10 (جويلية 2018)، ص ص.100-112.

[5]- عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، 15.

التي تتجاوز إرادته الشخصية، كما هو عليه الحال بالنسبة لشح الموارد الإستراتيجية (الماء والطعام)، الأزمات، الحروب، المجاعات، الفقر، انتشار الأوبئة والأمراض...، وفي بعض الأوقات تكون نتاجا طبيعيا لآمال البشر في بلوغ مستويات العيش الكريم.

**ثانيا: الهجرة غير الشرعية**

بداية، لابأس من التنويه بأن مصطلح الهجرة غير الشرعية يتداخل مع كثير من المفاهيم ذات العلاقة المشابهة له، على غرار الهجرة غير المشروعة، الهجرة غير المصرح بها، غير المسموح بها، الهجرة غير الموثقة، هجرة السرية، الهجرة غير القانونية، أو غير النظامية...، وكلها مصطلحات ذات مدلول واحد بالرغم من الإختلاف في الكلمات المستعملة، والتي كثيرا ما تحمل في طياتها نبرات إيديولوجية او تعبر عن مواقف معينة منحازة لتوجه أو تيار أو أيديولوجية معينة، مباشرة وبدون الخوض في تفاصيل وتعقيدات هذه المسألة، سنتطرق الى أهم الاسهامات المقدمة في هذا الجانب.

من المتعارف عليه أن الهجرة الخارجية تم تصنيفها حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى هجرة مشروعة وأخرى غير مشروعة، فإذا كانت الأولى "نتاج تنقل الأفراد بين دولتين بموجب وبموافقة الدولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي الى الدولة المستقبلة"، فإن الثانية على النقيض من ذلك، تعني دخول المهاجرين الى أراضي بلدان الاستقبال بدون تأشيرات مسبقة أو بطريقة مخالفة لقوانينها الداخلية[1].

يمكننا القول بأن الهجرة غير الشرعية من الظواهر العالمية العابرة للأوطان التي تعاني منها كثيرا من الدول عبر مختلف القارات، وما يميزها هو تركيبتها المعقدة والمتشابكة ذات الطبيعة المتنامية نظرا لتأثرها بمسارات العولمة[2]. إن الهجرة غير الشرعية عبارة عن تيار من تيارات الهجرة العالمية متواجد في كثير من الدول، وتعني بالضرورة انتقال الأفراد والجماعات من دولة الى أخرى دون حيازتهم على أدلة ثبوتية (وثائق السفر، تأشيرات عبور رسمية، تصاريح الانتقال...)، فهو انتقال مخالف

[1]- عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك ، ص. 17.

[2]- ليندة زموري، "سياسات معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر: 2000-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي الإداري، السنة الجامعية 2017/206، ص.3.

للتشريعات واللوائح الناظمة لإجراءات الخروج والدخول من دول الأصل الى دول المقصد[1]. فهي أحد صور هروب المواطن من وطنه محاولا فيها التسلل والوصول بطريقة غير نظامية حسب قوانين البلدان المراد العبور إليها، مما يجعلها عرضة للعديد من الأوصاف: سرية، غير قانونية[2].

مشكلة بذلك سلسلة من الظواهر المختلفة، وتعني الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها خلافا لما تقتضيه قوانينها الداخلية، وتشمل فئة المهاجرين الذين يدخلون بدون تصريح ويقيمون فيها بطريقة غير قانونية، وتمتد كذلك لتشمل ضحايا شبكات التهريب والمتاجرة بالبشر، وطالبي اللجوء المرفوض طلباتهم الذين لا يمتثلون لأمر الابعاد، وكذا الأشخاص المتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج[3].

كما يشمل هذا النوع من الهجرة كذلك من منظورنا الشخصي إجراءات عودة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين بطريقة غير نظامية في دول الاستقبال الى أوطانهم الأصلية بطريقة غير شرعية والمخالفة للتنظيم والتشريع المعمول بهما في هذا الجانب عبر مختلف المنافذ المؤدية الى ذلك (برية، بحرية وجوية).

**ثالثا: الأمن الوطني:**

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المركزية التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاستراتيجية الحديثة اليوم، خاصة وأن التحولات والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي قد اتخذت عدة أبعاد وتعددت معها كذلك النماذج والمقاربات المعتمدة في هذه الدراسات. من جهة أخرى، نجد أن الأمن منذ بروزه كمكون رئيسي للعلاقات الدولية قد أخذ هو الآخر طريقه في التطور، وتوسعت أبعاده ومجالاته وصولا الى مفهومه الشامل

---

[1]- ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، ص.49.

[2]- سفيان فوكة، "الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين افرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية"، في: (محمد غربي وآخرون محررون)، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع؛ لبنان: دار الروافد الثقافية، ط1، 2016)، ص. ص.132،133.

[3]- رضا بن سالم، "الهجرة غير الشرعية وآليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، ع.11. ص ص. 108-127. متوفرة على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/article (تاريخ التصفح: 2021/12/22).

أو الموسع القائم على توسع المضامين على إثر التهديدات التي باتت تطال مختلف الفواعل[1].

فمن الناحية الاصطلاحية تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت الأمن بحسب تعدد المفكرين والمهتمين به واختلاف مقارباتهم ومداركهم له من حيث تعدد زوايا النظر والتحليل، لذا فقد يستع مفهومه أو قد يضيق وفقا للبيئة الدولية المراد دراسته فيها[2].ومن بين أهم تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة (التي قدمت في هذا الشأن)، نجد تعريف **باري بوزان Barry Buzan** (الذي يعتبر من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية)، حيث عرف الأمن على أنه: **"العمل على التحرر من التهديد"** [3].

نجد أيضا تعريف آخر لا يقل أهمية عن تعريف باري بوزان، قدمه **أرنولد ولفرز** الذي جاء فيه، "يعد الأمن من الناحية الموضوعية وسيلة لقياس إنعدام الأخطار التي تهدد القيم المكتسبة، فهو يقيس مدى غياب الخوف من مهاجمة هذه القيم، والأمن القومي هو كذلك متعدد الأبعاد، فهو لا يعني فقط بالأمن العسكري، ولكنه يعني كذلك بالنواحي الإقتصادية، السياسية، الديبلوماسية والإجتماعية"[4]. وهناك من عرفه على ضوء التنمية الاقتصادية وسبل تحقيقها (وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنامرا)، حيث يقول في هذا الشأن: " لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من التنمية"[5]، فهناك علاقة جدلية ترابطية بين متغير التنمية و الأمن، فبغياب الأول يفتقر الثاني.

---

[1]- عبد الرحيم رحموني ويوسف قدور، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات** (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2019)، ص. 5.

[2]- قوي بوحنية وعبد القادر عبد العالي، **جيوبولتيكا القارة الافريقية: جدل السياسة-الجغرافية والأمن** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2020)، ص.309.

[3]- عبد النور بن عنتر، **إلبعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.13

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.13.

[5]- عدنان زروقي، " المعضلة المعيارية في فهم الخطابات الأمنية: مقاربة جيف هويسمانس ووفولفانغ إيزر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م.8، ع.2 (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021)، ص ص. 221-238.

وعلى ضوء بروز التهديدات الجيدة للظواهر العابر للأوطان، نجد اهتمام الدوائر السيادية في الجزائر بالأمن من منظور "أنه يعني الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع"[1].

إن المفهوم الحديث للأمن أخذ طابعا إستراتجيا، إتسع معناه ليشمل كافة الإجراءات التي تتبعها الدولة لردع التحديات الخارجية ومظاهر الإختراق السياسي، الإقتصادي والعسكري، من خلال إحتواء التهديدات الداخلية القائمة والمحتملة بما يعزز التحرر من الخوف والطمأنينة واليقين وتحقيق التنمية الشاملة (الإقتصادية، الإجتماعية والبشرية)، ويُؤّمن الوحدة الكيانية للدولة، والقيم الجوهرية لصانع القرار، ويضمن للشعب تحقيق وحدة المصالح، السعادة، الرفاهية والإستقرار.[2]

نتيجة لذلك، فقد سيطر على مدارك ومخيلات السياسيين منطق الأمننة الآخذ في التنامي، بحيث أنه غلب على توجهات خطاباتهم منذ نهاية الحرب الباردة. فنظرية الأمننة (Securitization) ترجع بأصولها الى مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، حيث يعد هذا المفهوم ثالث أبرز مساهمة للمدرسة بعد توسيع مفهوم الأمن وتطوير مفهوم الأمن المجتمعي، التي تم طرحها كمفهوم منذ سنة 1994 من قبل المنظر أولي وايفر، الذي نظر لمفهوم الأمن إنطلاقا من مفهوم الأداء، فحسبه أن: "أية مشكلة تصبح قضية أمنية، لما تعتبرها النخب السياسية المسؤولة كذلك" فالأمن من وجهة نظره لا يعدو عن كونه: "فعل الخطاب يحدد فيه الفاعل- الذي يكون عادة من النخب السياسية- تهديدا لكان مرجعي ويعلنه تهديدا وجوديا، مما يمكنه من استخدام وسائل غير عادية لإيقافه"[3].

[1]- نور الدين فلاك، " دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م.4، ع.2 (جامعة المسيلة، 2019)، ص ص. 1083-1100.

[2]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتجية إدارة النزاعات** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص.324.

[3]- علي بلعربي، " أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م.10، ع.2 (سبتمبر 2019)، ص ص.870-893.

**رابعا: الأمن الإنساني**

إن الأمن الإنساني كمفهوم قد تبلور منذ منتصف تسعينات القرن العشرين على خلفية صدور تقرير التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) سنة 1994، ويرتكز هذا المفهوم تحديدا على: "صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية. ويتحقق الأمن الإنساني من خلال مجموعة من القيم والمعايير على غرار التنمية الاقتصادية المستدامة، والحكم الراشد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون، وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة"[1]. وينطلق مفهوم الأمن الإنساني من فكرة أن توفر الاحتياجات الأساسية للأفراد يعتبر من الشروط الأساسية للمجتمعات، ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن القومي، لأنه يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما أنه يشمل فضلا عن هذا؛ المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية[2].

وفقا لذات التقرير، فإن الأمن الإنساني يشير الى حالة السلامة من سبع فئات من التهديدات، مقسمة إلى: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي، بحيث أن يتشكل من ركيزتين أساسيتين هما: التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة[3].

**المحور الثاني: الارتباطات بين الهجرة غير الشرعية والظواهر الإجرامية المهددة للأمن الوطني.**

يبدوا لنا جليا مدى الترابط الوثيق بين الهجرة غير الشرعية (السرية) وبين غيرها من أشكال الجرائم الأخرى التي تندرج ضمن دائرة النشاطات والأعمال الخارجة

---

[1]- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز حرشف، **مفاهيم أمنية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010)، ص.11.

[2]- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز حرشف، مرجع سابق، ص.11.

[3]- علي بلعربي، سياسات الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة المهاجرين في المتوسط بعد سنة 2011 بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، م.5، ع.2 (2021)، ص ص.189-203.

عن القانون، من خلال ما يعرف بالظاهرة الإجرامية، التي تكون غطاء للعديد من الشبكات الإجرامية التي تستهدف الربح غير المشروع والترويج للمخدرات واستعمال أساليب العنف غير المشروع في نشاطها الإجرامي. نظرا لكونها ظاهرة إجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية معقدة، تؤثر وتتأثر بحياة الأفراد، فهي تنشأ منهم وتستفحل فيهم، تاركة ورائها آثارا وخيمة على سيادة الدول واستقرارها من حيث عدد الجرائم المتصلة بها[1]. متجاوزة بذلك حدود الإقليم الوطني كمنصة لنشاطاتها، لتتعداه الى فضاء فوق قومي أرحب مدى، نظرا لصلاتها الوثيقة بشكات الإجرام في باقي الدول[2].

فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية الصعبة والمزرية التي يعيشها الشباب في أوطانهم، فالدولة المصدرة للمهاجرين من أهم سماتها الحرمان السياسي والنظم الفردية وانعدام حرية الرأي، مما تولد لدى الأفراد شعورا بالاغتراب وحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ورغبة البحث عن ملاذ آمن يحقق لهم الكرامة الإنسانية[3].

على هذا النحو ، هناك أثارا أمنية وسياسية متولدة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأمر الذي من شأنه تهديد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، سواء من حيث تزايد عدد الجرائم المرتكبة من قبل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، أو من حيث احتمالية تورط المهاجرين في أعمال هدامة قد تضر باستقرار الدولة المقيمين فيها، فضلا عن إمكانية التحاقهم بتنظيمات الجريمة الدولية عابرة للحدود والأوطان[4]، انطلاقا من كون هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ضحية للأوضاع الهشة والوضعيات

[1]- أنيسة بدروني ومحمد حاج بن علي، "جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، في محمد غربي وآخرون (محررون)، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع؛ لبنان: دار الروافد الثقافية، ط1، 2016،)، ص ص.204،205.

[2]- سفيان فوكة، مرجع سابق، ص.133.

[3]- إسماعيل شرقي ورمزي جاب الله، "المعاجلة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية: دراسة تحليلية لموقعي فرانس 24 والعربية نت"، **مجلة الاتصال والصحافة**، ع.10 (جوان 2019)، ص ص.69-94.

[4]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص ص.42،43.

المزرية في الدول والمجتمعات المتواجدين بها، فهم بذلك أكثر عرضة للاشتباه فيهم مما يستدعي الأمر في كثير من الأحيان احتجازهم ومن ثم ترحيلهم[1]، فعلى سبيل المثال نجد أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الإتحاد الأوروبي من 04.5 إلى 08 مليون مهاجر وهو ما يمثل نسبة 0.97 إلى 01.73 من إجمالي عدد سكان دول الإتحاد الأوروبي[2]، مما يثير هذا العامل لا محالة حفيظة القوميون ويزيد من محاذيرهم، وبالتالي، من شانه أن يساهم في تنامي أطروحات اليمين المتطرف في تلك الدول.

وعليه، سنعالج في هذا الجانب الأبعاد المختلفة التي ترتبط بقضية الهجرة في إطار تحالفاتها مع الظواهر الإجرامية الأخرى المهددة لسيادة الدول واستقرارها السياسي، وهذا من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

**الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية والإرهاب**

يعتبر الإرهاب من المفاهيم المثيرة للجدل التي لم تحظى بإجماع الباحثين والدارسين والمجموعة الدولية عموما، حيث نسجل في هذا الشأن، عدم الوصول إلى إتفاق عام ومشترك لمفهوم الإرهاب، وهذا رغم المحاولات التي قدمت لإبراز أهم تداعياته وخطورته على الشعوب والدول على حد سواء وهذا أدى بدوره إلى تعدد أنواعه وصوره، بالإضافة إلى أن الإرهاب يختلف على أغلب الأفعال الإجرامية من حيث وحدة الفعل والتوصيف، مما جعل منه ظاهرة إجتماعية تستهدف كافة الدول والمجتمعات الإنسانية بدون تمييز[3]. فالإرهاب كمفهوم، لم يتفق على تحديده بدقة بعد، حيث لا تزال تتضارب الأفكار والآراء حول ماهيته وتتغير في كثير من الأحيان تبعا لعوامل عدة. عموما، عرّفته **الإتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب بجنيف** عام 1937 بأنه "الأفعال

---

[1] -Daho DJERBAL et Aissa KADRI «nouveaux enjeux entre Etats, sociétés, groupes et individus », dans :**Revue d'études et de critique sociale** (Algérie), n 26/27 ,Automne/Hiver 2009, p.14.

[2] -Emmanuel TERRAY, « les migrants illégaux ; victimes et acteurs », **Revue d'étude et de critique sociale (Algérie)**, N$^{0}$.26, 2009, p.17.

[3] - سالم روضان الموساوي، **فعل الإرهاب والجريمة الإرهابية** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2010)، ص.9.

الإجرامية الموجهة ضد أحد الدول والتي يكون هدفها أو من شأنها اثارة الفزع أو الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى العامة"[1].

لتلافي الخوض في حيثيات النقاش والجدل المثار في هذا السياق، لا بأس أولا من ابراز العلاقة الوطيدة بينه وبين الهجرة الغير الشرعية. فبفعل تنامي وزيادة حدة تدفقات المهاجرين الوافين والتي تعتبر الملاذ الآمن للجماعات والتنظيمات الإرهابية، من خلال إستغلال الأوضاع المزرية والمتردية التي يعاني منها المهاجرين غير الشرعيين من أجل القيام بأكبر عمليات التجنيد والتعبئة لتقوية شبكاتها وتدعيم المنتمين إليها، وهذا عن طريق محاولات الإستقطاب من أجل توظيف هؤلاء لتقوية نفوذها وتعزيز قدراتها البشرية، لاسيما أمام تحدي الإندماج وصعوبة التأقلم الثقافي والإجتماعي وإيجاد فرص شغل. بحيث لم يكن للهجرة غير الشرعية تأثير على تنامي وإنتشار الجرائم الإرهابية النشاط الإجرامي الوحيد، بل أن الأفعال الإجرامية إزدادت إرتباطا بالأبعاد المتصلة بالعولمة بفعل التطور التكنولوجي[2].

تبعا لذلك، فقد سيطر في الآونة الأخيرة مع مطلع القرن 21 منطق جديد في أدبيات الدراسات الأمنية، والمتعلق أساسا بظاهرة الأمننة في سياسات الدول تجاه الغير، حيث يثير هذا المصطلح العديد من التساؤلات والإستفسارات بشأنه، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمسألة التعاطي مع واقع الهجرة في الفضاء الأورومتوسطي، حيث نجد في هذا الصدد، إسهامات مدرسة كوبنهاغن في تحليلها للجوانب الموضوعية والذاتية، بحيث وضحت كيف تصير قضية ما مشكلة أمنية. فكما يرى الواقعي **أرنولد ويلفرز** أن مسألة إجتماعية تصبح رهانا أمنيا-محددا للسلوك-بالممارسة الإستدلالية، الإستطرادية للعاملين الإجتماعيين، إذا بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الإجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمنة

[1]- رائد العدوان، "توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة الإرهاب"، متوفر على الرابط: https://repository.nauss.edu.sa/.../معالجة%20الدولية%20لقضايا%(...تاريخ التصفح( 2021/12/20

[2]- أنيسة بدروني ومحمد حاج بن علي، مرجع سابق، ص.206.

وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، وبالتالي، فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن إستخدام وسائل إستثنائية.[1]

ونتيجة للتحديات السياسية والأمنية التي باتت تعرفها منطقة الساحل الإفريقي على إثر تمدد نشاطات الجماعات الإهابية والحركات المسلحة وتردي الأوضاع الأمنية جراء ارتفاع حدة النزاعات الداخلية في دول المنطقة، فهذه العوامل ساهمت الى حد كبير في تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجزائرية[2].

وأمام إزدياد وتعقد ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أخذت منحى تصاعدي وإهتمام دولي، بات أن هناك مجتمع غير مدني (شبكات، تنظيمات وحركات) أصبح يتشكل في ظل عولمة قضايا الهجرة وزوال الحدود والحواجز التي كانت تفصل المهاجر وتحد دون إنتقاله سابقا. هذا المجتمع أصبح يعرف بمجتمع العنف والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات، مجتمع الإرهاب العابر للقوميات والحدود الوطنية، المتاجرة بالسلاح وتهريبه. على صعيد مغاير، لا يمكن الحديث عن الإرهاب في الفضاء المتوسطي بمعزل عن هجمات 11سبتمبر2001، التي تعتبر أهم حدث دولي عرفه مطلع القرن 21، حيث رأى الغرب أنه طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والإقتصادية، الاجتماعية...، فسيشهد العالم زيادة في الهجرة غير الشرعية، وما قد تحمله من متطرفين. وبالتالي، فإن محاربة هذه الآفات لن تكون مهمة أمنية فقط بل تحتاج إلى تحديث البلاد التي تأتي منها الهجرة على أكثر من مستوى، فهذه الأحداث غيرت سياسات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية، بحيث إرتقت في إطارها ظاهرة الهجرة السرية في خطورتها وإقترنت بظاهرة الإرهاب[3].

**الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية والجرائم المتصلة بالمخدرات**

هناك زيادة مطردة في معدلات الجرائم بين أوساط الشباب من المهاجرين غير الشرعيين في المجتمعات التي تأويهم، وتتعدد مظاهر تلك الجرائم وتنحصر في عمليات السرقة، السطو، النهب، تخريب الممتلكات العامة، والاعتداءات على الأفراد وتهديدهم،

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، صص.30،31.

[2]- خيرة ويفي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة"، **مجلة المعيار**، م.25، ع.59 (2021)، ص.816-833.

[3]- سفيان فوكة، مرجع سابق، ص.141،142.

والقتل المتعمد...، لاسيما في ظل انعزالهم في أطراف المدن والضواحي مما يعزز من معدلات الجريمة عندهم، خاصة أمام صعوبة الاندماج والتأقلم مع البيئة الجديدة[1].

ومن منطلق الإرتباط الموجود بين الإستقرار السياسي والرفاهية الإقتصادية من جهة، وإنعكاس الظروف المعيشية للسكان على الحالة السياسية للدول، جاء البند رقم 20 من إعلان برشلونة، ليؤكد على ضرورة مكافحة مختلف الآفات الإجتماعية التي تؤثر على الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط[2].

لقد شكلت المتاجرة بالمخدرات وتهريبها عالما جديدا خارج القانون، أين برزت بشكل كبير خلال سنوات 90 من القرن الماضي على المسرح السياسي الدولي، فنهاية الحرب الباردة قد أعطت مجالا أكبر للحرية والمناورة للمنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال المخدرات، كما أن إنفتاح التجارة الدولية ساعد على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة. وعليه، فقد نمى في ضوء هذه البيئة الرخوة تحالفا وثيقا بين الحركات الإرهابية والمجموعات الإجرامية، قائم أساس على تأمين معابر تجارة المخدرات التي تدر أرباحا طائلة لتلك الشبكات[3].

من هنا، تبدو لنا ظاهرة المخدرات من بين أهم العوامل المؤثرة على الأمن وعدم الإستقرار الداخلي (الإقتصادي والإجتماعي) بالنسبة للدول، وبالتالي، يجب العمل في إطار مشترك وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية من أجل إحتواء هذا المشكل الذي أضحى يكون ظاهرة متعدد الأبعاد، ولاسيما في إرتباطاتها بباقي الآفات الإجتماعية الأخرى كالفقر والبطالة وإرتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، هذه الأخيرة أصبحت ترتبط إرتباطا وثيقا بكل أنواع مظاهر الإجرام المختلفة (تهريب البشر، السلاح، الجريمة المنظمة...)، نظرا لكون المهاجرين السريين أصبحوا يشكلون حلقة هامة في استراتيجيات

[1]- عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع/ دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص.71.

[2]- أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية** (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار الروافد الثقافية - ناشرون، ط1، 2013)، ص.202.

[3]- مصطفى صايج، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، م.2، ع.5 (جامعة الأغواط، جانفي 2017)، ص ص.707-734.

التنظيمات الإجرامية التي تقوم بعمليات التجنيد والتوظيف المباشر لتلك الفئة المهمشة في المجتمعات الغربية، التي تكّن لهم كل مظاهر العداء والكراهية.

**الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الاجرامية**

بما أن الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن حركة إنسانية متعثرة، فإنها تحمل في طياتها الكثير من الآلام والأحزان، وهذا النمط من الهجرة غالبا ما يتحالف مع الجرائم المنظمة من تزوير وسرقة ومخدرات وتهريب، ما يجعله مصدرا للتهديد داخل دول التصدير والعبور ودول الإستقبال، بحيث أن هذه الجرائم تجد لها إرتباطا وثيقا بالهجرة غير الشرعية[1].

فظاهرة الهجرة غري الشرعية الإفريقية نحو الجزائر تزيد من وتيرة الجريمة وتنوعها، فقد تساعد على دخول الأسلحة، تنامي وانتشار الأفكار الضالة المتطرفة وغيرها من أشكال الجرائم المتصلة بها، على غرار السرقة وترويج المخدرات أو مختلف النشاطات والجرائم الإرهابية[2].

ويمكننا الإستدلال هنا بأن هناك إرتباطا وعلاقة متلازمة بين الهجرة ومختلف الشبكات الإجرامية الأخرى، حيث تنشط جماعات وشبكات نقل المهاجرين في الفضاء الغربي للمتوسط بإعتبارها تمثل همزة وصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية، ولقد زادت نشاطاتها الإجرامية بدرجة كبيرة و بوتيرة متسارعة، خاصة أمام الرغبة الملحة من طرف المهاجرين في مغادرة الأوطان والإستقرار في أوروبا، حيث أصبحت تمثل هذه الشبكات أحد اخطر الشبكات العالمية، نظرا لقدرتها على المساهمة في إنتقال المهاجرين والعبور بهم إلى الضفة الشمالية للمتوسط، مستغلة الأوضاع المعيشية الصعبة في المجتمعات المغاربية التي تعاني منها فئات كثيرة من المجتمع لاسيما فئات الشباب منهم، وذلك من خلال القيام بعمليات الترويج والدعاية لحركات الهجرة السرية في صفوف أبناء المجتمعات المغاربية، بحيث أصبحت هذه العمليات تشكل قطاعا مربحا ومغريا بالنسبة لشبكات التهريب التي تعمل على إستقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين السريين نحو أوروبا. فظاهرة الهجرة غير الشرعية تعمل على تغذية شبكات الإجرام من

[1]- سفيان فوكة، مرجع سابق، ص.128.

[2]- خيرة ويفي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة"، **مجلة المعيار**، م.25، ع.59 (2021)، ص.816-833.

خلال توفير الدعم والسند البشري لها، مستغلة أوضاع المهاجرين والعمل على دمجهم في فروعها وشبكاتها.

فمن غير المستبعد بأن التحديات الأمنية المتصلة بظاهرة الهجرة غير الشرعية قد استفحلت في الآونة الأخيرة، لاسيما في ارتباطاتها مع ظاهرة المتاجرة بالبشر وتهريبهم، خاصة وأن العائدات المالية لنشاطات تلك الشبكات الإجرامية عادة ما تذهب لتمويل مخططات الجماعات الإرهابية، بحسب تقارير والدراسات الصادرة في هذا الشأن[1].

فالإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة، هي قضايا مترابطة، وتتطلب معالجتها تحركا أوروبيا شاملا بوسائل ملائمة عبر سياسة أمنية ديبلوماسية ترتكز على تعاون وثيق بين المدنية والعسكرية، مع الأخذ بالحسبان الطابع العالمي للتحديات التي يتعرض لها النظام العالمي، وتعدد الأبعاد والأهداف الأمنية للدول الكبرى والتأثيرات الناتجة عنها[2].

**الفرع الرابع: الجرائم المتصلة بالأموال والأشخاص**

تعد كل من جريمة الاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال الى جانب التزوير، من أكبر الجرائم اتصالا بجريمة الهجرة غير الشرعية، فقد أثبتت الوقائع القضائية مدى تورط المجرمين ذو الخلفية المهاجرة بطريقة غير شرعية، خاصة بالنسبة لأولئك الأشخاص من أصول أفريقية في مثل هذه الأعمال الإجرامية. ففي الجزائر أدى انتشار وجود الأجانب بطرق غير شرعية الى انتشار الجرائم اللأخلاقية (كالتعدي على الأعراض والشرف، الدعارة، الاغراء، السحر الشعوذة، التسول، ممارسة العنف بكل أنواعه...)، نظرا لسلوكات هؤلاء وتشبعهم بثقافات غير دينية ومنحرفة وانعكاسات ذلك على نمط الحياة لدى الجزائريين، فظهرت صور الإستغلال الجنسي للنساء بوجه غير مشروع من خلال استعمالهم في تجارة الرق الأبيض(الدعارة)[3]. حيث أكد تقرير الأمم المتحدة في هذا الشأن قيام تلك العصابات بانتهاكات لحقوق النسان والمواطن عن طريق اقدامها

[1]- مصطفى صايج، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، م.2، ع.5 (جامعة الأغواط، جانفي 2017)، ص ص.707-734.

[2]- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص.297.

[3]- أنيسة بدروني ومحمد حاج بن علي، مرجع سابق، ص.207.

بعمليات نقل النساء بطريقة سرية خارج بلدانهم الأصلية لتسهيل حركة اندماجهم في أعمال الدعارة في دول أخرى وفقا لما يتم وصفه بـ:"السياحة الجنسية"[1].

كما أن من أخطر المشكلات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتمثل أساسا في الإخلال بالتوازن الديمغرافي والسكاني لاسيما في الولايات الجنوبية من البلاد، في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأجناس من المهاجرين، حيث يتواجد أكثر من 34 جنسية في ولايات تمنراست وإليزي والمناطق الحدودية لتلمسان (مغنية)، مما قد يؤدي على المدى القريب والمتوسط من التأثير على الأمن الثقافي والمجتمعي للسكان المحليين، جراء أقليات بشرية دخيلة ذات هويات متعارضة ثقافيا مع عادات وتقاليد السكان الأصليين، مما يطرح معه بشدة قضايا الإندماج والانصهار المجتمعي[2].

وأمام إزدياد عدد المهاجرين غير الشرعيين عبر أقاليمها، نجد أن الجزائر تتحمل أعباء وتكاليف إقتصادية كتبعات لذلك، خاصة أن الأعمال المرتبطة بالتهريب لمختلف أنواع السلع، الوقود والمواشي...، تؤثر لا محالة على اقتصادنا الوطني، خاصة فيما يتعلق بانخفاض العملة الوطنية وتدهور القدرة الشرائية وكذا التعود على مظاهر الربح السريع والثراء غير المشروع، فضلا على أن عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين تقوم بعمليات غسل الأموال والتهرب الضريبي، مما يؤدي الى حرمان الدولة من موارد مالية هامة ممكن أن يتم توظيفها في مشاريع عامة وكذا مشاريع استثمارية[3].

على هذا النحو، فقد انتهجت الجزائر استراتيجية متعددة الأبعاد لمحاربة هذه الآفة، لتشمل مجموعة من الإجراءات التشريعية التنظيمية والأمنية وغيرها من التدابير الرامية لاحتواء تهديداتها العابرة للأوطان[4]، لاسيما بعد تبني القانون رقم 11/08 المؤرخ في 2008/07/25 المتعلق بشروط دخول وإقامة الأجانب في البلاد، الى جانب التعديل الذي مس قانون العقوبات ليكون أكثر استجابة لمثل هذه التحديات الجديدة، وهذا من

---

[1]- ونيسة الحمروني الورفلي، **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي 5+5** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2016)، ص.103.

[2]- خيرة ويفي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة"، **مجلة المعيار**، م.25، ع.59 (2021)، ص.816-833.

[3]- المكان نفسه.

[4]- نور الدين فلاك، " دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م.4، ع.2 (جامعة المسيلة، 2019)، ص ص. 1083-1100.

خلال استحداث عقوبة جديدة تخص مغادرة التراب الوطني بطرق غير شرعية، في اطار الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند الشباب الجزائري (المادة 175 مكرر)[1].

**الفرع الخامس: المشكلات المرتبطة بالجوانب الصحية**

مما لاشك فيه أن التعداد الهائل للمهاجرين غير الشرعيين الوافدين من بعض الدول الإفريقية يمثل المصدر الرئيسي لانتشار الأمراض المعدية والخطيرة كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) المستشري بكثافة في الولايات الحدودية من الجزائر. وتكمن خطورة تلك الهجرة كذلك في كونها بؤرة انتقال الأمراض والعدوى كمرض "االإيبولا ." أين تعرف ولاية تمنراست التي تلقب "بالعاصمة الأفريقية" (الجزائر) في هذا الشأن أعلى نسبة للمصابين بداء السيدا على المستوى الوطني، وحسب تقديرات واحصاءات لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا، فإن هذا المرض ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست، حيث تمثل هذه الأخيرة أعلى مستويات الإصابة بهذا مرض مقارنة بغيرها من ولايات الوطن[2].

**الخاتمة**

. بناء على ما تقدم عرضه في ثنايا هذه الورقة البحثية التي سعينا من ورائها تسليط الضوء على أحد المعضلات العويصة التي باتت تؤرق المجتمعات، الحكومات والدول في مطلع القرن 21، ممثلة تحديدا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتداعيتها المختلفة على الإستقرار والأمن في المنطقة المغاربية –المتوسطية عموما التي باتت تشهد في العقود الأخيرة موجات غير مسبوقة من المهاجرين الأفارقة سواء أولئك الفارين من ويلات الحروب والمآسي الإنسانية الواقعة في بلدانهم الأصلية (منطقة الساحل الافريقي) الذين اتخذوا من الجزائر وجهة نهائية للاستقرار والعيش كملاذ آمن لهم، أو أولئك الطامحين لتحسين مستوى معيشتهم للانتقال الى الضفة الشمالية من المتوسط، متخذين بذلك من الجزائر منطقة عبور (Transit) نحو وجهتهم النهائية (أوروبا).

[1]- علي هاشم يوسفات ومحمد المهمدي بن عبد الله بن السيحمو، "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية"، **مجلة الميزان**، ع.3 (المركز الجامعي بالنعامة، أكتوبر 2018)، ص ص.174-191.

[2]- خيرة ويفي، مرجع سابق، ص.827.

في ظل تفاقم التدفقات الهائلة من موجات الهجرة غير الشرعية وزيادة وتيرتها غير المسبوقة لاسيما في الآونة الأخيرة، فإن هذا ما قد يؤدي إلى بروز حالة من انعدام الأمن والإستقرار في الفضاء الإقليمي للجزائر (شمال وجنوب)، بالإضافة إلى بروز إنعكاسات المشكلة الأمنية في كامل الحوض المتوسطي، نظرا لارتباطاتها بقضايا الإرهاب، التطرف الديني، المتاجرة بالمخدرات، تهريب البشر...، فمثل هذه القضايا الأمنية المختلفة من شأنها تغذية التهديدات والأوضاع الجديدة التي ميزت عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، مما بات يستوجب الأمر بطبيعة الحال من السلطات الجزائرية في مثل هذه الظروف أكثر من أي وقت مضى، المضي قدما للتصدي لمخاطر هذه الظاهرة ومحاربتها من خلال الرفع من درجات التأهب والاستعداد لتأمين الحدود الوطنية.

ومن بين أهم النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها في ختام هذه الدراسة، نجد:

1- بحكم أن الهجرة السرية (غير الشرعية) تعتبر من الظواهر ذات الأبعاد المتعددة الأوجه (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية، إنسانية...)، فإن تداعياتها هي الأخرى ذات طبيعة مركبة ومتشابكة، وهو ما يساهم الى حد كبير في خلق بيئة أمنية غير مواتية وأوضاع جديدة قد تصعب مهمة مواجهتها من قبل السلطات العليا في الدولة.

2- إن الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي المتاخم لدول الساحل والصحراء من جهة، وانطلاقا من كونها دولة متوسطية مشاطئة من جهة أخرى، فإنها لم تكن أبدا في معزل عن آثار هذه الظاهرة العابرة للأوطان، فيمكن توصيفها على أنها تشكل بذلك دولة استقبال ودولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين على حد سواء، مما يساهم هذا الوضع الى حد كبير في زيادة حجم التحديات المختلفة المطروحة على أمنها الوطني.

3- انتشار واسع لمختلف الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية في الجزائر على غرار جرائم تهريب البشر، شبكات تهريب المهاجرين، المخدرات، طقوس السحر والشعوذة، الرذيلة والجنس، التسول، السرقة والتعدي على الأشخاص وأملاك الغير ...، وغيرها من العادات الغريبة والدخيلة التي استفحلت بقوة في المجتمع الجزائري، والتي تؤثر لا محالة على الأمن المجتمعي، الثقافي والديني.

أما فيما يخص التوصيات أو البدائل المقترحة للحد من آثار هذه الظاهرة واحتوائها، يمكننا ذكر:

1- اعتماد مقاربة شاملة للتصدي لهذه الظاهرة العابرة للقوميات تأخذ في الحسبان تبني استراتيجية فعالة تحمل في طياتها إشراك جميع المتدخلين الوطنيين بدءا بمستوى الفرد، المجتمع المدني وصولا الى الفاعلين والمتدخلين النظاميين المباشرين في الدولة (هيئات رسمية، مصالح أمنية، جهات قضائية...)، فهي إذن مسؤولية جماعية ومشتركة تضطلع بها كافة مكونات وفعاليات المجتمع وليست حكرا فقط على المؤسسات الرسمية في الدولة.

2- تعزيز آليات التنسيق السياسي والأمني مع دول الجوار القريب للجزائر، - خصوصا دول المصدر التي تعتبر في المقام الأول مراكز إنطلاق المهاجرين غير الشرعيين نحو الشمال- بما فيها التوقيع على اتفاقيات ترحيل هؤلاء المهاجرين وضمان عودتهم الى أوطانهم الأصلية حسبما تقتضيه التشريعات الداخلية والقوانين الناظمة في هذا الشأن، وهذا لتفادي الاكراهات والضغوطات الدولية التي قد تمارسها بعض المنظمات والهيئات التي تعني بحقوق الانسان وقضايا المهاجرين واللاجئين. من خلال ما تنشره من دراسات وتقارير مشحونة ومدفوعة في كثير من الأحيان بغرض الإساءة الى الجزائر وتشويه صورتها على الصعيد الخارجي.

3- تكثيف نشاط وعمل الديبلوماسية الإنسانية للجزائر اتجاه دول المصدر ، من خلال ترقية أطر التعاون الإنساني (المساعدات) على اختلاف أشكالها، للتخفيف من وطأة المعاناة والدفع بعجلة التنمية في تلك الدول التي تعاني من معضلات إقتصادية وانسانية مزمنة.

4- تشديد نظم الرقابة الصارمة على طول الحدود البرية الجزائرية، وتفعيل إجراءات تدقيق الهويات عبر مراكز عبور الحدود، وهذا لتفادي تسلل العناصر المشبوهة من أفراد الجماعات الإرهابية أو الإجرامية الخطيرة التي تنشط في المنطقة، عبر انتحالهم لصفة المهاجرين غير الشرعيين، وبالتالي، منع دخولهم التراب الوطني.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا: السور القرآنية**

1- سورة النساء، الآية 97.

**ثانيا: الكتب العربية**

1- الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).

2- الحمروني الورفلي ونيسة، **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي 5+5** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2016).

3- الحسن محمد نور عثمان وعوض الكريم المبارك ياسر، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع؛ دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014).

4- الخزرجي ثامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتجية إدارة النزاعات** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005).

5- الصقور صالح خليل، **الهجرة الداخلية: الضخ الريفي والتضخم الحضري** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013).

6- بدروني أنيسة وحاج بن علي محمد، "جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، في محمد غربي وآخرون (محررون)، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع؛ لبنان: دار الروافد الثقافية، ط1، 2016).

7- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

8- بوحنية قوي وعبد العالي عبد القادر، **جيوبولتيكا القارة الافريقية: جدل السياسة-الجغرافية والأمن** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2020).

09- غربي محمد، **الهجرة غير الشرعية في منطقة الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة** (الجزائر: دار إبن النديم للنشر والتوزيع؛ لبنان: دار الروافد الثقافية، ط1، 2014).

10- رحموني عبد الرحيم وقدور يوسف، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات** (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2019).

11- رزيق المخادمي عبد القادر، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).

12- كاتب أحمد، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية** (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار الروافد الثقافية - ناشرون، ط1، 2013).

13- فوكة سفيان، "الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين افرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية"، في: (محمد غربي وآخرون محررون)، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع؛ لبنان: دار الروافد الثقافية، ط1، 2016).

14- شاكر سعيد محمود وبن عبد العزيز حرشف خالد، **مفاهيم أمنية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010).17

**ثالثا: الدوريات والمجلات العلمية**

**أ- باللغة العربية**

1- بلعربي علي، "سياسات الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة المهاجرين في المتوسط بعد سنة 2011 بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، م.5، ع.2 (2021).

2- بلعربي علي، " أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م.10، ع.2 (سبتمبر 2019).

3- زروقي عدنان، " المعضلة المعيارية في فهم الخطابات الأمنية: مقاربة جيف هويسمانس ووفولفانغ إيزر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م.8، ع.2 (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021).

4- يوسفات علي هاشم ومحمد المهدي بن عبد الله بن السيحمو، "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية"، **مجلة الميزان**، ع.3 (المركز الجامعي بالنعامة، أكتوبر 2018).

5- عبد الرحمن ساوس خيرة، "جريمة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري بين الوقاية والعلاج"، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، م.2، ع.10 (جويلية 2018).

6- مرزوق ريمة، "الهجرة المغاربية الى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة الى هجرة غير شرعية"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، م. 7، ع.3 (سبتمبر 2020).

7- مرزوق ريمة، "تأثير كوفيد 19 على الهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربية تجاه أوروبا"، **مجلة التراث**، م.11، ع.1 (مارس 2021).

8- فلاك الدين نور، " دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م.4، ع.2(جامعة المسيلة، 2019).

9- صايج مصطفى، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، م.2، ع.5 (جامعة الأغواط، جانفي 2017)، ص ص.707-734.

10- شرقي إسماعيل وجاب الله رمزي، "المعاجلة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية: دراسة تحليلية لموقعي فرانس 24 والعربية نت"، **مجلة الاتصال والصحافة**، ع.10 (جوان 2019).

11- ويفي خيرة، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة"، **مجلة المعيار**، م.25، ع.59 (2021).

**ب- باللغة الفرنسية**

1- DJERBAL Daho et KADRI Aissa «nouveaux enjeux entre Etats, sociétés, groupes et individus », dans : **Revue d'études et de critique sociale** (Algérie), N° 26/27 ,Automne/Hiver 2009.

2- TERRAY Emmanuel, « les migrants illégaux ; victimes et acteurs », **Revue d'étude et de critique sociale (Algérie)**, N°.26, 2009.

**رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية غير المنشورة**

1- زموري ليندة، "سياسات معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر: 2000-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي الإداري، السنة الجامعية 2017/2016.

**خامسا: المواقع الإلكترونية**

1- العدوان رائد، "توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة الإرهاب"، متوفر على الرابط: https://repository.nauss.edu.sa/.../لمعالجة%20الدولية%20لقضايا%1)...تاريخ التصفح ( 2021/12/20 .

2 - بن سالم رضا، "الهجرة غير الشرعية وآليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، ع.11. متوفرة على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/article (تاريخ التصفح: 2021/12/22).